

## توطئة

تعد الخصومة القضائية ظاهرة مركبة من حيث أشخاصها، حيث لا يتصور أن يقوم بها شخص واحد، وإنما يلزم أن تتم إجراءاتها بواسطة أشخاص معينين ومتعددين.

### ويقصد بأشخاص الخصومة:

من ترفع منه الدعوى "المدعى" ومن ترفع الدعوى فى مواجهته "المدعى عليه".

ويتفق الفقه على إطلاق وصف المدعى على من يبادر برفع الدعوى، ووصف المدعى عليه على من رفعت ضده تلك الدعوى. ويعد كل من المدعى والمدعى عليه أطرافاً أصليين فى الدعوى<sup>(1)</sup> يستوى أن يكونوا منفردين أو متعددين.

ولا ينفى هذا الوصف تغير مراكز الخصوم. فقد يصير المدعى الأسمى فى مركز المدعى عليه، ويصير المدعى عليه مدعياً. فكل من يوجه طلباً ما فى مواجهة شخص يتخذ مركز المدعى، أما من يوجه إليه الطلب فيصير فى مركز المدعى عليه.

وعلى ذلك إذا كان المدعى الأسمى هو الذى يبدأ دعواه فى مواجهة المدعى عليه، إلا أنه قد يصير هو الآخر فى مركز المدعى عليه، إذا ما وجه إليه طلب من قبل المدعى عليه الأسمى. فيتبادل الخصوم المراكز المختلفة فى الدعوى.

---

(1) محمد العثماوى وعبد الوهاب العثماوى، قواعد المرافعات فى التشريع المصرى

والمقارن، جـ1، ص491، بند 447 ط 1957.

وقد يكون المدعى أو المدعى عليه عند بدء الخصومة منفرداً أو متعدداً، ويتخذ هذا التعدد ثلاث صور، فقد يكون هذا التعدد فى جانب المدعى أو جانب المدعى عليه أو فيهما معاً.

### ومثال الحالة الأولى:

أن يقوم مجموعة من العمال برفع دعوى على صاحب العمل للمطالبة بأجورهم مستثنين جميعاً إلى عقد عمل واحد، كانوا طرفاً فيه مع صاحب العمل. أو يرفع منتج ومؤلف ومخرج عمل فنى معين دعوى على ممثل يطالبونه بالتعويض عما أصابهم من ضرر نتيجة إخلاله بالعقد المبرم بينهم وبينه<sup>(1)</sup>.

### ومثال الحالة الثانية:

أن يقوم عامل برفع دعوى على أرباب عمل متعددين يطالب فيها كل واحد بالأجر ومكافأة نهاية الخدمة، مستنداً فى ذلك إلى روابط عمل مستقلة تستند كل منها إلى سبب مختلف<sup>(2)</sup>.

---

(1) أحمد هندی، أصول قانون المرافعات، ص223 بند 80. دار الجامعة الجديدة 2002. وتقدر الدعوى فى هذه الحالة بمجموع الطلبات نظراً لاستنادها إلى سبب واحد. أحمد هندی، الإشارة السابقة.

(2) طعن رقم73س28ق، جلسة 14/2/1963، مج الأحكام، س14، ص247، طعن رقم178س31ق، جلسة 10/2/1966. مج الأحكام، س17، ص219. وتقدر الدعوى فى هذه الحالة باعتبار كل طلب على حدة، نظراً لاختلاف السبب. حكم النقض السابق.

## ومثال الحالة الثالثة:

أن ترفع دعوى من عدة مضرورين فى حادث واحد على عدة أشخاص أوقعوا بهم ضرراً<sup>(1)</sup>.

(1) ويختلف الفقه فى كيفية تقدير الدعوى فى هذه الحالة: ففى رأى أول: فإن دعاوى التعويض التى تستند إلى قواعد المسؤولية التقصيرية تقدر بمجموع الطلبات الواردة فيها لأنها تستند إلى سبب واحد وهو العمل غير المشروع "أو الفعل الضار". فإذا أصاب قائد سيارة مجموعة من المضرورين وتقدم كل منهم بطلب تعويض عما أصابه من ضرر، فإن الدعوى تقدر بمجموع هذه الطلبات لقيامها على سبب واحد. استناداً إلى عمومية نص المادة 39 مرافعات والتى لم تفرق بين دعوى مصدرها التزام عقدى وأخرى مصدرها التزام غير عقدى. فالعبرة فقط هى بوحدة السبب أو تعدده وهو واحد بالنسبة لهم جميعاً. محمد حامد فهمى، المرافعات المدنية والتجارية، ص 182 بند 175، مطبعة الياس نورى وأولاده بمصر 1359هـ-1940. رمزى سيف، الوسيط فى شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية، ط5، ص 288 بند 243، دار النهضة العربية. 1964، فتحى والى، الوسيط، المرجع السابق، ص 237 بند 146، أحمد أبو الوفاء، المرافعات المدنية والتجارية، ص 377 بند 317، ط14، منشأة المعارف 1986، التعليق على نصوص قانون المرافعات، ط3، ص 259. منشأة المعارف 1979. وجدى راغب، مبادئ القضاء المدنى، ط3، ص 299 وما بعدها، دار النهضة العربية 2001، أنور طلبه، موسوعة المرافعات، المادة 39 ص 480. ، 1993 ، إبراهيم نجيب سعد، القانون القضائى الخاص، ج1 ص 365 هامش 1، منشأة المعارف، بدون سنة للنشر.

بينما يذهب رأى ثان إلى أن الدعوى تقدر بقيمة كل طلب على حده. إذ السبب القانونى فى هذه الحالة لا يجد مصدره فى العمل غير المشروع فقط، وإنما يضاف إليه عنصر الضرر الذى أصاب المضرورين، ولا شك أنه يختلف من شخص لآخر، ومن ثم يعد كل مضرور مستند إلى سبب عام هو العمل غير المشروع، وسبب خاص به، فتقدر الدعوى باعتبار نصيب كل واحد منهم على حده. عبد الباسط جميعى، مبادئ المرافعات ص58، مبادئ المرافعات، 1983، أحمد السيد صاوى، الوسيط فى شرح قانون =

أو ترفع دعوى من شخص أو عليه ، ويحل محله ورثته بعد موته ،  
فيصبح الورثة أطرافاً في الدعوى في مركز مورثهم (1) .

وهذا التعدد في أشخاص الخصومة قد يكون عند بدئها .

وهو قد يكون اختيارياً وقد يكون إجبارياً :

أ. فالتعدد الاختياري يتم عندما يكون للمدعى بدء خصومة واحدة ضد  
أكثر من شخص. أو يكون للمدعين بدء خصومة واحدة ضد شخص  
واحد أو أكثر (2) .

## ويمكن القول

إنه يجوز بدء خصومة واحدة رغم تعدد الدعاوى في حالتين :

### 1. وحدة المسألة المثارة :

إذا كان الفصل في دعويين يتوقف - ولو جزئياً على نفس المسألة  
القانونية. فيمكن رفعهما معاً. ومثال ذلك: أن يقوم مستأجرو شقق في  
مبنى واحد برفع دعاوى على مؤجر المبنى ، يطالبون بتخفيض الأجرة  
استناداً إلى نفس القاعدة القانونية (3) .

---

=المرافعات المدنية والتجارية ص 297 بند 214، دار النهضة العربية 1981، أحمد ماهر  
زغلول، أصول وقواعد المرافعات، ص 602 بند 291، دار النهضة العربية 2001. .  
(1) الأنصاري حسن النيداني، مبدأ وحدة الخصومة ونطاقه في قانون المرافعات، ص 12، دار  
الجامعة الجديدة للنشر 1988.

(2) فتى والى، الوسيط،، المرجع السابق، ص 317 بند 202. محمود محمد هاشم، قانون  
القضاء المدنى، ج 2، ص 211، بند 165، بدون سنة للنشر .

(3) فتى والى، الوسيط،، لمرجع السابق، ص 318 بند 202.

2 الارتباط بين دعويين. فحيث يوجد ارتباط مما يجيز جمع الدعاوى فى خصومة واحدة لو بدأت على استقلال. فإنه يمكن رفع الدعوى ابتداء بالنسبة لهما بإجراءات واحدة. ويخضع ذلك لمطلق السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع دون معقب عليها من محكمة النقض<sup>(1)</sup>.

#### ب. أما التعدد الإجبارى:

فيتوافر إذا لم يترك التعدد لاختيار الخصوم. ويتحقق هذا إذا تعلقت الخصومة برابطة قانونية موضوعية واحدة متعددة الأطراف. أو برابطة واحدة ذات طرفين. ولكن الدعوى رفعت بشأنها من الغير أو على الغير.

#### ومن أمثلة الصورة الأولى :

الدعوى بين شركاء متعددين فى شركة. ومثال الثانية: الدعوى

التي يرفعها شخص من الغير على الزوجين ببطلان الزواج<sup>(2)</sup>.

#### ويوجد التعدد الإجبارى فى حالتين:

##### 1- إذا نص القانون على ذلك:

كأن ينص على وجوب اختصاص جميع أطراف الرابطة

الموضوعية فى الخصومة.

---

(1) فتحى والى، الوسيط، المرجع السابق، ص 317 بند 202. وقارب: أحمد أبو الوفا، نظرية

الدفع فى قانون المرافعات، ط5، ص 29، بند 8، الاسكندرية 1977.

(2) فتحى والى، الوسيط، المرجع السابق، ص 318 بند 202.

ومن أمثلته: دعوى قسمة مال شائع. إذ يجب أن ترفع الدعوى على جميع الشركاء "م836مدنى". ودعوى الشفعة، إذ يجب أن ترفع على البائع والمشتري.

## 2 - حيث لا يوجد نص:

يكون التعدد إجبارياً بالنسبة لكل من الدعوى التقريرية والدعوى المنشئة دون دعوى الإلزام. والعلة فى هذا أنه لا يتصور تقرير رابطة واحدة "الدعوى التقريرية" أو تغيير هذه الرابطة "الدعوى المنشئة" إلا فى مواجهة جميع أطراف هذه الرابطة القانونية.

## ومن أمثلة هذه الدعاوى:

دعوى تقرير أو نفي حق ارتفاق لصالح - أو على - عقار شائع؛ إذ يجب أن توجه إلى جميع أطراف العقد، ودعوى الشفعة المرفوعة ضد مشترين بالتضامن لقطعة أرض على الشيوع، إذ يجب رفعها ضد جميع المشتريين<sup>(1)</sup>.

ويترتب على هذا التعدد فى صورتيه عدة آثار: فيتفقان فى:

1- أن الخصومة تبدأ بصحيفة واحدة، وهذا لا يمنع أن تتعدد صورها بتعدد المدعى عليهم.

2- كما يكفى نشاط خصم واحد لسير الخصومة ولمنع سقوطها أو انقضائها بمضى المدة بالنسبة لجميع الخصوم. وإذا توقفت فإنه يكفى تعجيلها من أحد الخصوم<sup>(2)</sup>.

---

(1) فتحى والى، الوسيط، المرجع السابق، ص 319 بند 202.

(2) فتحى والى، الوسيط، المرجع السابق، ص 320 بند 202.

ويختلفان في أنه:

1. ليس للخصوم في التعدد الإجبارى تقديم طلبات مختلفة، وليس لهم الحرية إلا بالنسبة لما يمكن أن يقدمونه من دفع ووسائل دفاع.
2. يمكن للمحكمة في التعدد الاختيارى أن تفصل في الدعاوى على نحو مختلف، كما يمكن الفصل فيها معا، أو الفصل فيها تباعا حسب انتهاء التحقيقات بشأنها. بينما لايجوز هذا في التعدد الإجبارى<sup>(1)</sup>.
3. إذا كان التعدد إجباريا، فإن الخصومة لا تنتهى إلا بالنسبة للجميع. أما إذا كان اختياريا، فإنها يمكن أن تنتهى بالنسبة للبعض فقط لسبب خاص به، كما لو نزل أحد المدعى عن دعواه أو ترك الخصومة<sup>(2)</sup>.

**وعلى ذلك يقصد بأطراف الدعوى:**

الأشخاص الأصليين الذين بدأت بهم الخصومة القضائية " المدعى والمدعى عليه " ، وكل منهم قد ينفرد وقد يتعدد، ويشترط فى الحالة الثانية أن يكون التعدد محصورا<sup>(3)</sup>.

---

(1) فتحى والى، الوسيط،،المرجع السابق، ص320بند202.

(2) فتحى والى، الوسيط، المرجع السابق، ص321بند202.

(3) محمد نعيم عبد السلام ياسين، نظرية الدعوى بين الشريعة الإسلامية وقانون المرافعات المدنية والتجارية، ص175، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1423هـ — 2003م.

وأحد العناصر التي يستدل بها على وحدة الدعوى بوحدة هو أشخاصها<sup>(1)</sup>، وعليه فإن الأمر يتعلق بدعويين مختلفتين لمجرد أنهما ليستا لنفس الشخص أو ليستا ضد نفس الشخص. ويكون الأمر كذلك، ولو تعلق الطلبان بشخص طبيعي واحد إذا اختلفت صفته<sup>(2)</sup>.

فإن قدم شخص طلبا رافعا دعوى له بصفته الشخصية، ثم قدم طلبا مماثلا طالبا نفس الحكم ولكن بصفته وليا أو وصيا عن صاحب الدعوى. فإن الأمر يتعلق بدعويين مختلفتين. وكذلك الأمر بالنسبة للصفة السلبية للمدعى عليه<sup>(3)</sup>.

وقد يختلف الشخص الطبيعي، وتظل الدعوى - رغم ذلك - واحدة. وذلك كما لو توفى خصم وحل محله ورثته، فإن الدعوى تظل هي نفسها. فاختلف الشخص الطبيعي لا يعنى دائما اختلاف الدعوى. فإذا حدث وتعدد الطرف الإيجابي أو تعدد الطرف السلبي، فإن الأمر يتعلق عندئذ بدعاوى مختلفة، ولو تعلقت الدعوى بنفس الشيء. ولهذا إذا تعدد الدائنون المتضامنون، فإنه بالرغم من وحدة الدين، فإن الأمر يتعلق بدعاوى مختلفة. كذلك الأمر أيضا فى حالة وحدة الأثر القانونى، فإذا كان القانون يخول كل شريك الحق فى دعوى إبطال قرارات الجمعية العامة للشركة، فإن مفاد هذا أنه توجد دعوى مختلفة

---

(1) وحدة أشخاص الدعوى أحد العناصر التي يستدل منها على وحدة الدعوى، بالإضافة إلى وحدة المحل والسبب بطبيعة الحال.

(2) فتحى والى، الوسيط، المرجع السابق، ص70، بند40.

(3) فتحى والى، الوسيط، المرجع السابق، ص70، بند40.

لكل شريك رغم أنها ترمى جميعا إلى نفس الأثر القانونى وهو بطلان القرار. ونفس الحل أيضا يجب الأخذ به بالنسبة لدعاوى الحسبة<sup>(1)</sup>.

**ولا يعد تعددا فى أشخاص الدعوى:**

رفع الدعوى على شخص بصفة أصلية وعلى الآخر باعتباره ضامنا متضامنا. أو رفع الدعوى على شركة وعلى فرع لها، إذ المدعى عليه هنا شخص واحد هو الشركة. ومن هنا لا يجوز للمدعى رفع الدعوى أمام محكمة الفرع<sup>(2)</sup> أو رفع الدعوى على شخص بصفة أصلية ورفعها على آخر بصفة تبعية للحكم عليه بما عساه أن يحكم به على الأصل. ومثالها: دعوى الدائن على المدين والكفيل غير المتضامن. فهنا لا يجوز رفع الدعوى أمام محكمة الكفيل. بل تختص بها فقط محكمة المدين. أو رفع الدعوى على شخص بصفة أصلية وعلى الآخر بصفة احتياطية لكي يحكم عليه إذا لم يصدر الحكم ضد المدعى عليه الأول<sup>(3)</sup>.

وكما يكون التعدد عند بدء الخصومة، فإنه قد يطرأ عليها بعد رفعها. فالتعدد بعد بدء الخصومة يقصد به: التعدد الطارئ على أشخاص الخصومة الأصليين، أو أطراف الدعوى الأصليين، وهما المدعى والمدعى عليه الأصليين فى الدعوى، يستوى أن يكون المدعى أو المدعى عليه الأصلى متعددا أو منفردا. ويتوافر هذا فى حالات التدخل والإدخال فى الدعوى.

---

(1) فتحى والى، الوسيط، المرجع السابق، ص70 وما بعدها، بند40.

(2) فتحى والى، الوسيط، المرجع السابق، ص268 وما بعدها، بند180.

(3) فتحى والى، الوسيط، المرجع السابق، ص269 بند180.

## نطاق الدراسة:

ويقتصر البحث على التدخل فى الدعوى المدنية دون الجنائية. كما يقتصر على التدخل فى الدعوى دون الإدخال فيها كحالة أخرى تتطور بها الخصومة من ناحية الأشخاص. ومن ناحية: يقتصر البحث على التدخل فى الدعوى المدنية دون الجنائية.

والدعوى - طبقا للبعض - عبارة عن فكرة مجردة عامة، تتمثل في سلطة اللجوء إلى القضاء، ويعترف القانون بهذه السلطة للكافة، فهي حق عام يثبت لجميع الأشخاص دون تحديد مسبق لأشخاص هذا الحق<sup>(1)</sup>. وهذا الرأي يعالج الدعوى معالجة منهجية، ويضعها فى

---

(1) أحمد أبو الوفا: المرافعات المدنية والتجارية، المرجع السابق، ص112 بند 91، و جدى راغب، مبادئ القضاء المدنى، ط3، ص110، أحمد ماهر زغلول، أعمال القاضي التى تحوز حجية الأمر المقضى وضوابط حجيتها، ط2، ص184 بند 100، 1999. وفي الفقه الفرنسى راجع:

l'action en justice droit fondamental monique Bandrac, nouveaux juges, nouveaux pouvoirs, mélanges en L'honneur Roger perrot. Dalloz. Éd 2° éd. litec، 1996. P.1. loic cadiet ." droit Judiciaire privé. . P335

dalloz 24e éd 1996. et 25e éd 1999، vicent et Guinchard، P 115، 1998. Gerard couchez، procédure civile، 9éd، sirey 1996. N 149 P117، Alfred jaffert manuel de procédure civile et voies d'exécution N 18 P 101 3 la notion d'action en Justice selon l'article 30 du nouveau code de procédure civile، Georges wiederheker، mélanges Pierre hébraud 1981 P 949. Henri Motulsky، le droit subjectif et l'action en justice. In écrits P95. Raymond Guillien et jeanVincent، lexiques des termes dallez 1973. juridiques P 309، 1974 et 4e éd، 1978، Et 13e éd. Dalloz 2001.

إطارها الصحيح وينظر إليها من خلال القانون الإجرائي، ولا يربطها بالحق الموضوعي (1) أو حق التقاضي (2).

والدعوى بمفهومها السابق تختلف عن الخصومة، فبينما تعتبر الخصومة رابطة قانونية، تبدأ بالمطالبة وتسير بهدف الحصول على حكم في موضوعها، فإن الدعوى هي موضوع الخصومة، والخصومة هي الوعاء أو الوسيلة التي تحتويها أمام القضاء (3).

---

(1) يرى البعض أن الدعوى تعد وسيلة إجرائية ينظمها قانون المرافعات، غير أن هذا الفقه يربط حق الدعوى بالحق الموضوعي، فليس هناك حق للدعوى، ما لم يكن صاحب الدعوى "المدعي" محققاً في دعواه، فالحق أو المركز الموضوعي، شرط من شروط الدعوى، فالدعوى هي توأم الحق، وهي مجرد وسيلة لحماية الحق الموضوعي المدعي به. محمد حامد فهمي، المرافعات المدنية والتجارية، ص 355 وما بعدها بند 328، 329، 1359 هـ - 1940 م، أحد أبو الوفاء، المرافعات المدنية والتجارية، ص 114 بند 93، فتحي والي، الوسيط ص 47 بند 23، وفي نقد هذه النظرية، وجدى راغب، مبادئ القضاء المدني، المرجع السابق ص 100.

(2) عرفت محكمة النقض الدعوى بأنها هي: حق الالتجاء إلى القضاء للحصول على حماية قانونية للحق المدعي به. طعن رقم 1451 لسنة 48 ق، جلسة 31/1/1980، مج الأحكام، ص 31، ق 366، ق 73.

(3) وجدى راغب، مبادئ القضاء المدني، المرجع السابق، ص 97. والأثر الملازم للتمييز بين الدعوى والخصومة: أنه قد تنشأ الخصومة عن طريق مطالبة صحيحة، ومع ذلك لا تكون الدعوى مقبولة، لعدم توافر شروطها، فلا تلازم بين الاثنين، والعكس صحيح فقد تنقضى الخصومة بالسقوط أو الترك مثلاً، دون أن يؤثر ذلك في بقاء حق الدعوى ويجوز أن تنشأ في هذه الحالة خصومة جديدة موضوعها الدعوى السابقة. وجدى راغب: مبادئ القضاء المدني - المرجع السابق ص 100 وما بعدها. ويطلق على الخصومة في الفقه الفرنسي تعبيران " Instance - Procés " ويستخدمان غالباً كمترادفين وإن كان البعض يستعمل لفظ procès بمعنى مختلف هو النزاع ذاته أمام المحكمة. =

## ومن ناحية أخرى:

يخرج عن نطاق هذه الدراسة موضوع التدخل في خصومة التحكيم.

فخصومة التحكيم تختلف عن الخصومة أمام القضاء. فالخصومة أمام القضاء تشمل أطرافاً غير المدعى والمدعى عليه، فيتسع نطاقها فيما بعد أثناء سير الدعوى، عن طريق تدخل شخص من الغير لم يكن طرفاً في الدعوى استناداً إلى وجود مصلحة له من وراء تدخله. "المادة 126 مرافعات" سواء كان التدخل هجوماً (للمطالبة بحق شخصي له في مواجهة المدعى والمدعى عليه أو أحدهما) أو انضمامياً (للدفاع عن أحد الخصوم).

أما في خصومة التحكيم، فإن الأمر يختلف تماماً، إذ إن لهذه الخصومة خصوصية تميزها عن الخصومة أمام القضاء، فاتفاق التحكيم - كقاعدة - لا يلزم سوى أطرافه الذين أبرموه<sup>(1)</sup>، ومن ثم

---

=Vizioz. études de procédure 1956. éd. Bière. Bordeaux P 45 et les notes Joindres.

وراجع في تعريف مصطلح قضية: procès: Raymond Guillien et Jean Vincent, lexiques des termes juridiques, P443.

(1) يتسع مفهوم الطرف في خصومة التحكيم ليشمل الخلف الخاص والعام، كالورثة والمحال إليه.

راجع أمثلة لذلك: سامية راشد، التحكيم في العلاقات الدولية الخاصة، ص336 بند184.

لايستفيد من هذا الاتفاق إلا أطرافه، ولا يضر منه غيرهم، ولا يملك التمسك ببطلانه غيرهم (1).

ويتحقق هذا التدخل - موضوع الدراسة - عندما يتدخل شخص في دعوى قائمة بين آخرين من تلقاء نفسه، أو بناء على نص القانون، ليطالب بحق له، أو ليؤيد حق غيره من الخصوم رعاية لمصالحه التي قد تثيرها الخصومة.

---

(1) أحمد أبو الوفا، التحكيم الاختياري والإجباري، ط5، ص139 بند54، سامية راشد، المرجع السابق، ص336 بند184. لا يجوز - كقاعدة - تدخل الغير في خصومة التحكيم، سواء كان تدخلا هجوميا أو انضماميا، ما لم يتفق جميع أطراف الاتفاق على التحكيم على تدخل الغير في خصومة التحكيم، سواء باتفاق مسبق على قيام النزاع أو باتفاق لاحق عليه. أحمد أبو الوفا، المرجع السابق، ص139 بند53.

وهذا يعني أنه حال اتفاق أطراف التحكيم على هذا التدخل يصير المتدخل طرفا في خصومة التحكيم، له مالم يظرف الأصلي من حقوق وما عليه من التزامات. كما يعنى من ناحية أخرى أن لأطراف الاتفاق على التحكيم مكنة الاعتراض على هذا التدخل، سواء كان تدخلا هجوميا أو انضماميا. فهو لا يتم إلا بعد موافقتهم عليه. وحال عدم قبول التدخل من أطراف التحكيم، فليس أمام المتدخل الذى رفض تدخله من أطراف التحكيم سوى اللجوء إلى القضاء، وتظل خصومة التحكيم منحصرة فى أطرافها الأصليين.

اللهم إلا إذا كان النزاع موضوع الاتفاق على التحكيم عبارة عن علاقة قانونية متعددة الأطراف وغير قابلة للتجزئة، ورفض أطراف الاتفاق تدخل من لم يشملها هذا الاتفاق، فلامحل للاستمرار في خصومة التحكيم، ويضحي النزاع من اختصاص القضاء، بحسبان أنه الجهة الأصلية صاحبة الاختصاص العام فى نظر وحسم المنازعات بين الأفراد، ولا يعت باتفاق التحكيم فى هذه الحالة، حيث لا تجوز إحالة النزاع من هيئة التحكيم إلى المحكمة، والعكس صحيح. أحمد أبو الوفا، المرجع السابق، ص139 بند53، محمود محمد هاشم، النظرية العامة للتحكيم فى المواد المدنية والتجارية، ص244 بند81.

والواقع أن هذا التطور الذي يطرأ على عنصر الأشخاص  
ينعكس بشكل مباشر في بعض الأحيان على عنصر الموضوع، وذلك  
في الحالات التي يضيف فيها هذا الخصم العارض طلبات جديدة إلى  
موضوع الدعوى<sup>(1)</sup>.

ومن هنا أجاز المشرع إبداء طلبات عارضة أثناء سير الدعوى،  
وغلِبَ الفائدة منها، وقيد ذلك بقيود تحد من مضارها<sup>(2)</sup>. فالتدخل نوع  
من الطلبات العارضة يتسع به نطاق الخصومة من حيث  
أشخاصها، بدخول شخص ثالث فيها من تلقاء نفسه<sup>(3)</sup>.

---

(1) طلعت محمد دويدار ومحمد بن علي كومان، التعليق على نصوص نظام المرافعات  
الشرعية في المملكة العربية السعودية، ج1، ص373 وما بعدها، منشأة  
المعارف، الإسكندرية، 1422هـ-2001م.

ولذلك يدرس عادة التدخل في الخصومة في باب الطلبات العارضة، باعتبار أن  
ما يبدیه هذا الخصم العارض من طلبات يكون من قبيل الطلبات العارضة. الإشارة  
السابقة، وقارب:

أحمد هندي، ارتباط الدعوى والطلبات في قانون المرافعات، ص389 وما بعدها،  
بند 131، 1995، عبد العزيز بدوي، بحوث في قانون المرافعات والقضاء في  
الإسلام، ص49، دار الفكر العربي.

(2) راجع في مزايا وعيوب الطلبات العارضة:

Morel, préc P 295 N 358 , solus et perrot, préc T.1 P 298 – 300 N 321,  
322.

(3) راجع وقارب: أحمد أبو الوفا، المرافعات المدنية والتجارية، المرجع السابق، ص201،  
محمد العثماوي وعبد الوهاب العثماوي، قواعد المرافعات في التشريع المصري المقارن،  
ج2، بند 789 وما بعده، ص 308 =

## أهمية الموضوع:

على الرغم من أن الاعتراف بمبدأ ثبات النزاع أو عدم جواز تعديل نطاق النزاع ، والذي يعود في أساسه إلى القانون الروماني يؤدي إلى سرعة الفصل في النزاع ، إذ بمقتضى هذا المبدأ لا يستطيع الخصوم اتخاذ وسائل لإبداء طلبات جديدة ، يترتب عليها إعاقة وتعطيل الفصل في الدعوى ، كما أن هذا المبدأ يهدف أساساً إلى حماية حقوق الدفاع، فلا يفاجئ الخصم خصمه بطلب جديد، بعد أن يكون هذا الأخير قد قام بإعداد دفاعه بناء على ما قدمه خصمه في الطلب الأصلي (1).

وعلى الرغم من أهمية هذا المبدأ ، إلا أن هناك اعتبارات أخرى تحد من إطلاقه، فإذا كان النزاع أساساً يدور حول الطلب الأصلي، فإنه يجب تصفية كل نزاع آخر يرتبط بهذا الطلب برابطة ما، حتى لا يعاد النزاع ذاته، أو تعاد مسألة ما ترتبط بهذا النزاع، الأمر الذي يمكن معه صدور حكم أو أحكام مناقضة للحكم الأول (2).

كما أن إتاحة التدخل تعد مظهراً من مظاهر حرية الدفاع، ووسيلة مجددة لحماية الحقوق من أقرب طريق، كما أنه يعد عوناً على

---

وما بعدها، 1958. محمد محمود إبراهيم، النظرية العامة للطلبات العارضة، ص392 وما بعدها، دار الفكر العربي، القاهرة 1984.

(1) Morel "R": traité élémentaire. P 288, 289 N 350, 351, , 1923 et 1949, Jacques Normand, le juge et le litige, . P 102 Note 9 . Thèse Paris 1956.

(2) قارب: فتحى والى، الوسيط، المرجع السابق، ص322 بند 205.

حسن سير أداء العدالة بالنسبة للدعوى الأصلية ذاتها<sup>(1)</sup>. فالتدخل يؤدي إلى تمكين الغير من التدخل فى الدعوى للمحافظة على حقوقه والدفاع عنها، ولينهى بقضية واحدة نزاعا له مصلحة فيه بدلا من اللجوء إلى رفع دعوى مستقلة<sup>(2)</sup>.

فمبدأ ثبات النزاع هو مبدأ نظرى خالص، غالبا ما يتراجع أمام الواقع العملى الذى يفرض تطورا فى عناصر الخصومة القضائية، سواء من ناحية الأطراف أو المحل أو السبب<sup>(3)</sup>. والوسيلة لاعتماد هذا التطور فيما يتعلق بالأطراف، وهى محور البحث، ما يعرف بالتدخل فى الخصومة، بحيث يطرأ على هذا العنصر بعد بدء الخصومة تطورا بتدخل طرف جديد يعرف بالخصم العارض<sup>(4)</sup>. وهذا يؤثر بدوره على مبدأ ثبات النزاع، فيتسع نطاق الخصومة من حيث الأشخاص، كما يؤثر بدوره على مصالح الأطراف الأصليين فى الخصومة. ونظرا لأهمية هذا الموضوع، فقد رأيت أن أكتب فيه مختطا خطة تبدو ملامحها الرئيسية - على التفصيل الوارد بالبحث - فى ثلاثة فصول رئيسية :

**الفصل الأول : مفهوم التدخل وحالاته .**

**الفصل الثانى : شرط التدخل وأثاره.**

**الفصل الثالث : قواعد التدخل وأحكامه.**

---

(1) أحمد مسلم، أصول المرافعات، ص594 بند550. دار الفكر العربى 1978 .

(2) محمد وعبد الوهاب العشموى، قواعد المرافعات، ج1ص335 بند814.

(3) قارب: أمينة النمر، قانون المرافعات، الكتاب الأول، ص. 574. بند 259، سنة 1982.

(4) طلعت محمد دويدار ومحمد بن على كومان، المرجع السابق، ج1، ص 373.